



## مجموعة دول البريكس BRICS وتحديات انضمام الجزائر إليها

دراسة تحليلية (2017-2022).

*The BRICS group of countries and the challenges of Algeria's accession to it  
an analytical study (2017-2022)*

د. فار عبد القادر<sup>1</sup> / المركز الجامعي نور البشير البيض ..... (الجزائر)، a.far@cu-elbayadh.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/30

تاريخ الاستلام: 2023/03/06

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة حصر أهم الجوانب المتعلقة بمجموعة البريكس، وتحديد موقعها في النظام الاقتصادي العالمي ذو القطبية الأحادية، باعتبار المجموعة تضم أهم الدول الصاعدة التي يتوقع أن تؤثر مستقبلا على موازين القوى واحتلال المراكز الأولى في العالم من الناحية الاقتصادية، ومع اهتمام الجزائر بالانضمام إلى هذه المجموعة حاولنا التطرق إلى أهم الخصائص التي تتميز بها الجزائر سواء من الناحية الديمغرافية أو من الناحية الاقتصادية لمعرفة مدى قدرة الجزائر على مسايرة هذه الدول المشكلة للمجموعة من الناحية الاقتصادية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على صادرات المواد الأولية كالغاز والبترو، فإنها مطالبة بوضع جملة من السياسات الإصلاحية تهدف من خلالها إلى تنوع صادراتها لزيادة حجم ناتجها الإجمالي الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بأضعف دول المجموعة والمتمثلة في جنوب إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: دول بريكس، دول ناشئة، نظام اقتصادي دولي، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL : F02.

### **Abstract:**

*The aim of this study is to try to limit the most important aspects related to the BRICS group, and to determine its position in the unipolar global economic system, as the group includes the most important emerging countries that are expected to affect the future balance of power and occupy the first positions in the world in terms of economics, and with Algeria's interest in joining the BRICS group. In this group, we tried to address the most important characteristics that distinguish Algeria, whether demographically or economically, to see the extent of Algeria's ability to keep pace with these countries that form the group in economic terms. One of the reform policies through which it aims to diversify its exports to increase the volume of its gross product, which is considered weak compared to the weakest countries in the group represented in South Africa.*

**Keywords:** BRICS countries, emerging countries, international economic system, Algerian economy.

**Jel Classification Codes :** F02.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: عبد القادر فار، الإيميل: a.far@cu-elbayadh.dz

I - **تمهيد** : حتمت الأزمات الدولية المتعاقبة ما بين الدول الكبرى التوجه نحو ترتيبات اقليمية جديدة تسعى الى تغيير موازين القوى للعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، وذلك من خلال انشاء كتكتلات اقليمية بين المجموعات الدولية وبما يتناسب مع امكانات وقدرات الدول الأعضاء فيها، ويتجه تكتل مجموعة دول البريكس إلى أن يكون له دورا رئيسيا في ذلك التغيير من خلال اعتماد هاته الدول على ما تحوزه من مقومات للقوة والنفوذ، حيث باتت الصين أكبر مصدر وثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل قوة اقتصادية رئيسية في العالم، من خلال مساهمتها في الانتاج العالمي الزراعي سواء بالمنتجات التقليدية كالبن أو السلع الجديدة المعدلة وراثيا والوقود الأحفوري، كما تعتبر روسيا المسيطر الأول على سوق النفط والغاز من خلال احتلالها المرتبة الأولى من حيث الانتاج والتصدير إلى دول العالم وخاصة الدول الأوروبية ودول الجوار.

هذا وأصبحت الهند تلعب دورا رئيسيا من خلال نماء دور شركائها ومؤسساتها متعددة الجنسيات في الأسواق العالمية سواء في مجال تجارة الخدمات الدولية أو على صعيد الصناعات التي كانت سابقا تسيطر عليها الدول الأوروبية خاصة في مجال الصلب وصناعة السيارات، أما جنوب افريقيا، ففي غضون سنوات قليلة، أصبحت قوة دبلوماسية ومالية للقارة الافريقية ومن بين الثلاثة الكبار في المجال الاقتصادي قاريا.

I-1- **إشكالية البحث** : سيتم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية لدراسة الجوانب المتعلقة بمجموعة دول بريكس وحجم اقتصاديات الدول المشكلة لها، ومعرفة أهم خصائص الاقتصاد الجزائري وأهداف وعوائق انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس من خلال محاولتنا الاجابة على الإشكالية التالية:

ماذا نقصد بتكتل مجموعة دول البريكس BRICS وما هي التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إليها؟  
وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بتكتل مجموعة دول البريكس؟
- ما هي مكانة وموقع مجموعة البريكس من الاقتصاد العالمي؟
- ما هي خصائص الاقتصاد الجزائري وما هي أهداف وعقبات انضمامها إلى مجموعة البريكس؟
- I-2 - **فرضيات البحث**: تكمن فرضيات البحث المراد اختبارها في ما يلي:
  - تضم مجموعة البريكس مجموعة من الدول التي تتميز بالترابطات الجغرافية والثقافية والسياسية؛
  - تحتل دول مجموعة البريكس المراكز الأولى كأقوى اقتصاديات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛
  - تهدف الجزائر من خلال الانضمام إلى مجموعة دول البريكس إلى تصريف فائض الإنتاج من المواد الأولية للطاقة المتمثلة أساسا في البترول والغاز.

I-3 - **أهداف البحث**: تهدف من خلال هذه الدراسة الوصول إلى النتائج التالية:

- تحديد ماهية تكتل دول البريكس؛
- تحديد مكانة وموقع مجموعة البريكس من الاقتصاد العالمي؛
- تحديد خصائص الاقتصاد الجزائري وما هي أهداف وعقبات انضمامها إلى مجموعة البريكس.
- I-4- **أهمية البحث** : تكمن أهمية هذه الدراسة في التنامي المتزايد للتوجه نحو تفعيل التوجه إلى خلق كتكتلات اقتصادية جديدة تجمع الدول الناشئة، ومن بين هذه التكتلات تكتل دول البريكس، الذي يضم مجموعة من الدول الناشئة التي تتميز بمعدلات نمو عالية في نواتجها المحلية ما حولها لاقتناص مراتب متقدمة ضمن كوكبة الطليعة في الاقتصاد العالمي، ومحاولة معرفة الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري وتسلط الضوء على أهم العقبات التي تحول دون الانضمام إلى هذه المجموعة.

## 5-I - الدراسات السابقة:

- دراسة: عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الآداب، جامعة البصرة، المجلد 16، العدد 65، 11 جويلية 2019. هدفت الدراسة إلى: لإعطاء فكرة عن الجهود المبذولة من أجل تبوء المجموعة مكانتها على المستوى العالمي، فالمجموعة ساعية نحو رسم سياسة اقتصادية دولية جديدة باعتماد اقتصادياتها الصاعدة مستثمرة توزيعها على أربع قارات الذي منحها التوغل في أنحاء العالم كافة.
- كما توصلت الدراسة إلى أن مجموعة البريكس ساعية نحو ضم دول أخرى، كدول آسيا الوسطى في، لما يمثله موقعها الاستراتيجي من أهمية على غرار أهمية موقع جنوب افريقيا، ودول أخرى كإيران وأندونيسيا والمكسيك وتركيا لما تمثل من ثقل جيواستراتيجي لمجموعة البريكس.
- دراسة: وسن احسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي \* تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا\*، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 58، 2020.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على تكتل مجموعة دول البريكس بكل تفصيلاته بدءا من نشأته وصولا الى واقعه وقدرته اليوم على التواجد في الساحة الدولية وبما يتناسب مع حجم وقدرات الدول الأعضاء فيه وانتهاء بمستقبله والتنبؤات القائمة حول ذلك.
- كما توصلت الدراسة إلى أن مجموعة البريكس ما تزال تحافظ على نموها وصعودها الاقتصادي والسياسي وقدرتها على تطبيق الحوكمة والتنمية الاقتصادية العالمية وتحديد التزامها بمبدأ التنمية المستدامة والحد من الفقر.
- دراسة: إسلام ابراهيم حسن، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة \*الفعالية والجدابية\*، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد 6، العدد 11، يناير 2021.
- هدفت الدراسة إلى: التعرف على مدى قدرة البريكس على ضم دول جديدة له، والوقوف على إمكانات وتبع محاولات ومبادرات البريكس للتأثير على الاقتصاديات الصاعدة، وإمكانية التوسع بضم دول جديدة له.
- كما توصلت الدراسة إلى محدودية الدور الذي قام ويقوم به تجمع البريكس في ظل تفاعلات النسق الدولي، إذ كان ولا يزال من المفترض لتجمع البريكس أن يعمل على استغلال الظروف الدولية لصالحه باستقطابه للقوى الصاعدة.

## II. المحور الأول: نمو دول البريكس كتكتل دولي.

- II-1- مفهوم التكتل الدولي للقوى الصاعدة: سنحاول إبراز ذلك من خلال ما يلي:
- II-1-1- تعريف التكتل الاقتصادي: تعني كلمة "التكتل" دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية واسعة الانتشار في الوقت الحاضر. ويعرف "التكتل الاقتصادي" على أنه "تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي" (نوال، 2010/2009، صفحة 3).

كما يعرف على أنه "درجة معينة من التكامل الاقتصادي، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، جغرافياً، تاريخياً، ثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل

فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول" (السيد، 2003، صفحة 30)، وهناك ثلاث اتجاهات مختلفة في إطار تعريف التكتل الاقتصادي هي (بناصر، 2008/2007، صفحة 5):

■ **الاتجاه الأول:** يرى أن التكتل الاقتصادي يتمثل في أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي واحدة منها.

■ **الاتجاه الثاني:** يرى أن التكتل يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة فقط، فيجمع بين دول غير متجانسة اقتصادياً، كأن يجمع بين دول متقدمة ودول نامية.

■ **الاتجاه الثالث:** يعتبر أكثر تحديداً من سابقه، إذ يرى أن التكتل الاقتصادي عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

**II-1-1-1- تعريف القوى الصاعدة:** تعرف القوى الصاعدة على أنها دولة، أو بشكل أكثر دقة فاعل دولي يطور موارد وقدرات متزايدة تشمل كل أبعاد القوى أو أغلبها، وبحيث يصبح هذا الفاعل قادراً بشكل متزايد على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية (لطفي، 2023، صفحة 235).

كما تعرف على أنها تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب أفريقيا، (لطفي، 2023، صفحة 235).

**II-1-1-2- خصائص القوى الصاعدة:** تتميز القوى الصاعدة بمجموعة من الخصائص أهمها (عادل، 2023):

- تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي، وينطبق ذلك على مجموعة من الدول كالصين والبرازيل.
- التأثير الاقتصادي باعتبارها حلقة هامة لا يمكن الاستغناء عنها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
- التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الاقتصادي وذلك راجع لاستقرارها النسبي.
- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجحة مجالية نظراً لارتفاع نسب النمو كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- اتجاه هذه الدول للتكامل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول البريكس.
- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا الجديدة في شتى المجالات.

**II-2- نشأة مجموعة بريكس BRICS:** نشأ وتطور مفهوم التكتلات الاقتصادية أساساً في البلدان الصناعية وأصبح ينظر إليها على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مرحلة من التطور بمساعدة العلم التكنولوجي المكتسبة جراء التطورات الحاصلة، حيث أسست دول أوروبا الغربية سوق مشتركة كشكل من أشكال التكتل الاقتصادي أعوام 1957 (عبد المنعم، 2020، صفحة 156).

تبلورت فكرة إنشاء مجموعة بريكس التي تضم خمس دول هي: روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا، في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية OMC، فمصطلح بريكس مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لأسماء الدول الأعضاء الخمسة وهي: B : Brasil، S : South africa، C: China، I: India، R :Russia. (سعادة، 2015، صفحة 25).

تشكل هذا التكتل حاجة الساحة الدولية لنظام عالمي جديد، فجاء مصطلح "BRIC" اختصاراً للبرازيل وروسيا والهند والصين في تحليل أجراه "جيم أونيل" خبير الاقتصاد البريطاني في بنك "جولدمان ساكس" عام 2001 بعنوان "بناء عالم اقتصادي أفضل بريك"، من خلال الورقة البحثية رقم 66 التي كانت بعنوان "Building Better Global Economic BRICs"، كان الهدف منها تحديد القادة المستقبليين المحتملين للاقتصاد العالمي، مستهدفاً المستثمرين في المقام الأول، بحيث أشار تحليله إلى أن أنماط النمو العالمي

تستلزم بالضرورة تعديل مجموعة السبع التي تضم "كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة" وعلاقتها مع مجموعة من الدول الناشئة. (O'Neill, 2001)

استخدم أونيل مصطلح البريك كرمز لانتقال الثقل الاقتصادي من الغرب (مجموعة الدول السبع) باتجاه مجموعة الدول النامية جراء تزايد الأهمية النسبية لاقتصاديات دول آسيا وأمريكا اللاتينية ومن خلال احتوائها على النسبة الكبرى من الدول الصاعدة، كما استند "أونيل" في تحليله على تأثير مؤشر البعد السكاني على الأداء الاقتصادي، وخلص إلى نتيجة مفادها أنه إذا زادت دول البريك من إنتاجيتها، ستصبح عملاقة اقتصاديا بسبب حجم أسواقها المحلية ونمو التجارة العالمية في ظل العولمة، كما توقع وفقا لحساباته أنه بحلول عام 2037 توجد إمكانية تجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي المشترك لهذه الدول الأربعة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة السبع المذكورة سابقا (حسين، يناير 2021، صفحة 369).

وخلال عام 2011 ارتقت جنوب أفريقيا إلى مصاف الدول ذات الوزن الاقتصادي ما حولها للانضمام لمجموعة بريك لتصبح بريكس BRICS لاسيما وهي تتقارب في ديناميكية أدائها الاقتصادي، والتغييرات الهيكلية التي التزمت بها في ما يتعلق بسياسات تحرير أسواق العمل والأسواق المالية، وركزت التنمية الاقتصادية في هذه الدول على الاستراتيجيات الصناعية والتجارية عبر زيادة حصصها في أسواق التجارة العالمية، وتمتلك نظرة مشتركة لنظام عالمي تسوده العدالة ويتعد على الأحادية في اتخاذ القرار (يونس، 2019، صفحة 38\_39).

كما تطرق تقرير غولدمان ساكس إلى أعضاء مجموعة البريكس، حيث وصف البرازيل على أنها قاعدة المواد الخام، وروسيا الاتحادية محطة بنزين العالم، والهند مكتب قرطاسية العالم، والصين فبركة العالم، ومنذ عام 2003 أصدر O'Neill وفريقه بحثاً علمياً بعنوان: حلم البريك: الطريق نحو 2050، ووردت فيه فرضية مفادها أنه حتى سنة 2050 فإن كل من البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين ستتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره، وللتدليل على ذلك ستتجاوز حسب التقرير البرازيل إيطاليا سنة 2025، وفرنسا في سنة 2031، وروسيا الاتحادية ستتجاوز بريطانيا سنة 2027 وألمانيا في سنة 2028، والهند ستتجاوز اليابان سنة 2032، من المحتمل جداً أنه سنة 2041 ستتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم (يونس، 2019، صفحة 39).

وحسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية فإن مجموعة بريكس تضم مجموعتين من الدول الناشئة (الصاعدة)، حيث وصفت المجموعة الأولى على أنها الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي، ومن بينها الصين والهند وروسيا، أما المجموعة الثانية فهي الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي ولا يمكنها أن تؤدي دورا عالميا ومن بينها نجد البرازيل وجنوب أفريقيا (عاشور، 2016، صفحة 7-8).

II-3- مؤسسات مجموعة بريكس: في القمة السادسة له في 15 جوان 2014 لجأ تكتل بريكس للبحث عن انشاء بديلان للبنك والصندوق الدوليان والمتمثلان في مصرف مالي دولي برأس مال مبدئي قدره 100 مليار دولار ويهدف للاستثمار في البنى التحتية للدول الاعضاء والدول النامية الأخرى، واصبح موقعه في شنغهاي الصينية بعد ان عارضت الهند على موقعه، (الجبوري، 2016).

فقد ذكر وزير المالية الهندي السابق "تشيد أمبارام" أن بنك التنمية بريكس يهدف إلى زيادة قدرة المجموعة على مواجهة الأزمات العالمية، وتعزيز مكانتها الدولية من جهة ومنح المجموعة قوة سياسية في مفاوضاتها لإصلاح النظام المالي الدولي من جهة ثانية (عبد الرحمان، جويلية 2019، صفحة 84).

كما هدفت مجموعة البريكس من إنشاءهما (صندوق بريكس وبنك التنمية الجديد) الضغط على كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإجراء اصلاحات فيما يخص الحصص التصويتية فهما، (الجبوري، 2016).

II-4- أهداف إنشاء مجموعة البريكس: سنحاول من خلال ما يلي تبين أهم الأهداف من انشاء مجموعة البريكس (عبد المنعم، 2020، صفحة 163-164):

- تشجيع التجارة والاستثمارات في البنية لتحقيق تكاملا اقتصاديا خاصة في مجال الطاقة والبنى التحتية.
- ضرورة اصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الناشئة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية.
- محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في تسوية المدفوعات الدولية.
- التعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها.
- الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلهم مجموعة جيو سياسية وجيو اقتصادية .
- العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية.
- السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها، مثل ايران، تركيا، ماليزيا.

### III - المحور الثاني: مكانة وموقع مجموعة البريكس من الاقتصاد العالمي.

III 1-1- حجم المساحة والسكان: ارتفع عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بما كان عليه في منتصف القرن العشرين، إذ بلغ 8.0 مليار نسمة في منتصف شهر نوفمبر 2022 بعد ما كان يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في عام 1950، ويُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بما يقرب ملياري فرد في الـ30 عاما المقبلة، وهذا يعني زيادة سكان العالم من 8 مليارات في الوقت الراهن إلى 9.7 مليار مع حلول عام 2050 (الأمم المتحدة، 2022).

تضم مجموعة بريكس على أكبر دولتين من حيث عدد السكان، كما تحوز على نسبة كبيرة من حجم مساحة العالم، وسنحاول تبين ذلك من خلال ما يلي:

III-1-1- البرازيل: بلغ عدد سكان البرازيل 214,32 مليون نسمة حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2021 بعدما كان 208,50 مليون نسمة سنة 2017، حيث تحتل المرتبة الثالثة في مجموعة دول بريكس بعد كل من الصين والهند، وتعتبر البرازيل أكبر دولة مساحة وعددا للسكان في قارة أمريكا اللاتينية ورائدة في المجال الاقتصادي، حيث تقع في النصف الجنوبي من القارة الأمريكية، تبلغ مساحتها 8515770 كم<sup>2</sup> بما يقارب نصف مساحة أمريكا الجنوبية، حيث تمتد شرق القارة من الشمال إلى الجنوب على 4395 كم ومن الشرق إلى الغرب على نحو 4319 كم، تحده البرازيل جميع دول أمريكا الجنوبية ما عدا الاكوادور وشيلي، تبلغ حدودها البرية 15719 كم أما حدودها البحرية على المحيط الأطلسي فتبلغ حوالي 9000 كم، تحتل المرتبة الخامسة من حيث المساحة على مستوى العالم، جل أراضيها صالحة للزراعة بنسبة 28,3% وغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، كما تمتلك البرازيل أوسع غابة استوائية في العالم تسمى غابة نهر الأمازون والتي تعتبر رئة الكرة الأرضية وتبلغ نسبتها 59,4% من إجمالي مساحة البرازيل (عاشور، 2016، صفحة 15\_16).

III-1-2- روسيا: بلغ عدد سكان روسيا حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2021 ما يعادل 143,44 مليون نسمة، والملاحظ أن عدد السكان اتجه للانخفاض عما كان عليه سنة 2017 والذي وصل إلى 144,09 مليون

نسمة، تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 17098250 كيلومتراً مربعاً، تحوز الغابات على نسبة 49,8% وما نسبته 13,2% أراضي صالحة للزراعة (البنك الدولي، 2022). تقع دولة روسيا في الجزء الشرقي من قارة أوروبا والجزء الشمالي من قارة آسيا، وتمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة أكثر من 4000 كم، ومن الغرب إلى الشرق لمسافة 10000 كم تقريباً. ولروسيا حدود مشتركة مع 16 دولة. تقع روسيا في ثلاث نطاقات مناخية: المنطقة القطبية، المنطقة شبه القطبية، والمنطقة المعتدلة. وبذلك يمكن أن تختلف المؤشرات المناخية داخل النطاق المناخي ذاته، كما تتنوع هذه المؤشرات بين نطاق مناخي وآخر (المجلس الأعلى الروسي السوري، 2023).

III-1-3 الهند: تحتل الهند المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد الصين، فقد وصل عدد السكان سنة 2021 إلى 1,41 مليار نسمة مقابل 1,37 مليار نسمة لسنة 2017، وحسب التقديرات ستتجاوز الهند الصين خلال سنة 2023 لتصبح الأولى عالمياً من حيث عدد السكان (الأمم المتحدة، 2022).

تعتبر جمهورية الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، حيث تغطي مساحة شاسعة تبلغ 3.165.596 كم<sup>2</sup> مما أدى إلى تسميتها شبه القارة الهندية، تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 3214 كم ومن الشرق إلى الغرب بطول 2933 كم، تحدها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق، وسريلانكا من الجنوب الشرقي عبر مضيق بالك، وتشكل جبال الهمالايا التي تعد أعلى جبال العالم حدودها الشمالية. وتنقسم جمهورية الهند إلى ثلاثة أقاليم رئيسية، هي جبال الهمالايا وسهل جانجتيك وشبه الجزيرة الهندية (سليم، 2004، صفحة بدون صفحة).

III-1-4 الصين: تبقى الصين (1.4 مليار نسمة) والهند (1.4 مليار نسمة) أكثر دولتين اكتظاظاً في العالم، مع أكثر من مليار شخص، وتمثل كلتاها نسبة حوالي 18 في المائة من سكان العالم. ومع حلول عام 2023، يُتوقع أن تتجاوز الهند الصين لتصبح أكبر بلدان العالم سكاناً، في حين يُتوقع أن ينخفض عدد سكان الصين بنسبة 2.7% (أي 48 مليوناً) بين عامي 2019 و2050 (الأمم المتحدة، 2022).

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي للمحيط الهادي يبلغ إجمالي مساحتها 9600013 كم<sup>2</sup> حيث تأتي في المرتبة الثالثة من حيث المساحة في العالم بعد روسيا وكندا، فيما تشكل ربع إجمالي مساحة آسيا، للصين حدود مشتركة مع أربعة عشر "دولة"، كما تمتد حدود الصين البرية لنحو 22800 كلم، ويبلغ طول سواحل الصين 18 ألف كلم، ويحيط بالبر الصيني بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي في الشرق والجنوب (المياء، 2020\_2021، صفحة 30).

III-1-5 جنوب إفريقيا: تعتبر جنوب إفريقيا أصغر دول البريكس من حيث المساحة والديموغرافيا، كما تحتل جنوب إفريقيا المرتبة 24 من حيث عدد السكان، والمرتبة 23 من حيث مساحة الأرض، وهي مختلفة تماماً عن دول البريكس الأخرى المكتظة بالسكان والكبيرة، كل هذه المعطيات دفعت العديد من الخبراء إلى الطعن في قبول عضويتها من طرف أعضاء المجموعة (ÇAVUs, 2019, p. 93).

تقع دولة جنوب إفريقيا في الطرف الجنوبي للقارة الإفريقية، تبلغ مساحتها 1219000 كم<sup>2</sup> تغطي الغابات ما نسبته 14,1% من إجمالي المساحة كما أن 79,4% من إجمالي المساحة تعتبر أراضي صالحة للزراعة (البنك الدولي، 2022). يوجد في جنوب إفريقيا أكبر عدد سكان ذوي أصول الأوروبية في أفريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي خارج آسيا، وأكبر مجتمع ملون (ذوي البشرة السوداء) في أفريقيا، مما يجعلها من أكثر الدول تنوعاً في السكان في القارة الأفريقية (ويكيبيديا، 2016).

### III-2- حجم الناتج المحلي الاجمالي: سنتطرق إلى ذلك من خلال ما يلي:

III-2-1- الصين: اتجهت الصين إلى اتباع سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي فبعدها كانت دولة زراعية متخلفة تحتل المرتبة 170 عالميا سنة 1978 أصبحت دولة صناعية رائدة تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أسهمت هذه الوثبة العملاقة في توسيع مجالات الانتاج ما نتج عنه ارتفاع مستوى الدخل، كما اتجهت الصين إلى انتهاج سياسة الاقتصاد القائم على المعرفة بداية من سنة 2002، وتنمية أكثر استدامة، كما أطلقت حزمة تحفيزات عقب الأزمة العالمية لسنة 2008 قدرت بـ 640 مليار دولار أمريكي وانتقلت من الاعتماد على التصدير إلى تنمية السوق المحلية (المشاقبة، 2018، صفحة 275).

ثمة مخاوف يبديها البعض من خطورة النمو الاقتصادي الهائل للصين، خاصة فيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، وما قد يمثله على مصالح القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتزداد المخاوف في ظل تزايد النمو الاقتصادي (المشاقبة، 2018، صفحة 272)، والجدول الموالي يبين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي، نمو الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى نصيب الفرد منه خلال الفترة 2017\_2022.

الجدول (1): تطور الناتج المحلي الاجمالي، معدل نموه ونصيب الفرد منه في الصين للفترة 2017-2022.

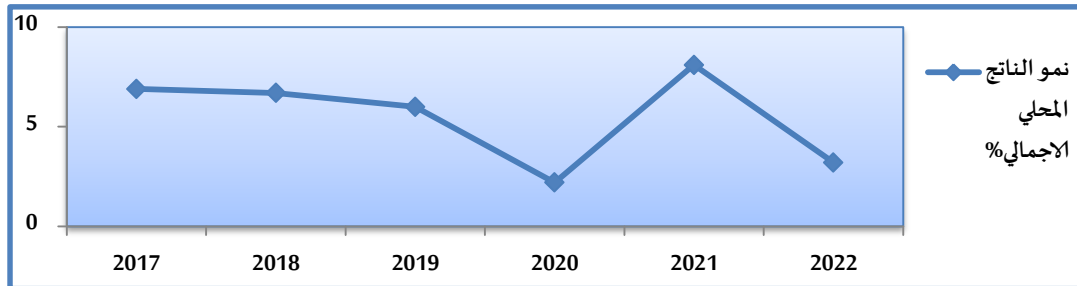
*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
16,30	15,80	14,62	14,30	13,49	12,64	الناتج المحلي الاجمالي (تريليون دولار)
3,2	8,10	2,20	6,0	6,7	6,9	نمو الناتج المحلي الاجمالي %
11642,8	11188,30	10358,3	10155,5	9619,2	9053,2	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (ألف د)

المصدر: البنك الدولي، (2022). <https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart>.

\* صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2022)، آفاق الاقتصاد العالمي، ص.

نلاحظ من الجدول زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المقدر بالأسعار الثابتة للدولار 6,7% سنة 2018 مقارنة عما كان عليه سنة 2017 حيث بلغ ما نسبته 6,9% واستقر عند 6% سنة 2019، ومع ظهور جائحة كورونا وتأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الصيني خاصة باعتباره ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 2,20%، ومع بداية تلاشي الجائحة عاد الاقتصاد العالمي إلى وضعه الطبيعي نسبيا ما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الصيني الذي عرف نمو في ناتجه المحلي الاجمالي بنسبة قدرت بـ 8,10% وهي الأعلى منذ سنة 2017، ويتوقع أن تصل نسبة النمو إلى 3,2% خلال سنة 2022 ووصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 16,30 تريليون دولار وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة. والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الشكل(1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة (2017-2022).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 1



III-2-2- الهند: شهدت سنة 1991 بداية التحول الهندي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبني مبادئ السوق الحرة وتحرير الاقتصاد والاندماج في التجارة الدولية، كل هذه الاصلاحات كانت تحت قيادة وزير المالية ماهومان سينغ، رافق هذه الاصلاحات الاهتمام بالبنية التحتية التي تعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، ويعد مشروع الرباعي الذهبي الذي أطلقه رئيس وزراء الهند سابقا أتال بهاري قاجياي في عام 2001، وسلم سنة 2012 من بين أهم المشاريع الخاصة بالبنية التحتية. وبالنسبة لأولئك الذين كانوا مشككين في التطور المذهل للهند، فإنه وبحلول عام 2030 فإن الهند تتحدى مكانة اليابان كالث أكبر اقتصاد في العالم (O'Neill, 2019, p. 13).

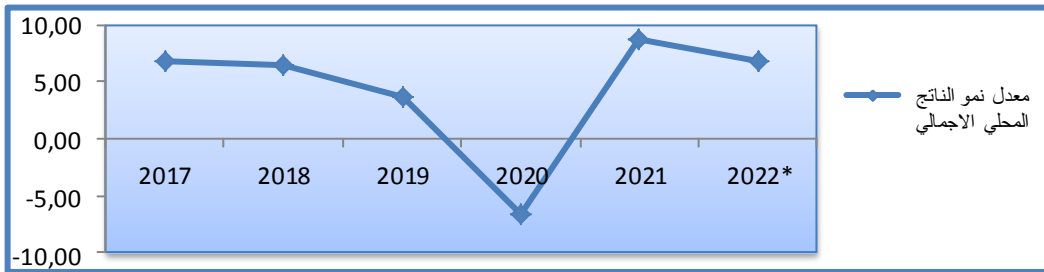
والجدول الموالي يوضح التطورات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي ومعدل نمو الناتج المحلي بالإضافة إلى نصيب الفرد منه خلال الفترة من 2017 حتى 2022 كما يلي:  
الجدول رقم(2): تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه ونصيب الفرد منه في الهند للفترة 2017-2022

*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
2,93	2,73	2,51	2,69	2,59	2,43	الناتج المحلي الاجمالي: تريليون دولار
6,8	8,7	6,6	3,7	6,5	6,8	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
2078,01	1996,30	1796,50	1941,80	1891,10	1795,90	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ألف دولار

المصدر: البنك الدولي، (2022). <https://data.albankaldawli.org/country/india?view=chart>.

\* صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره، ص.

نلاحظ من خلال الجدول أن الهند أصبحت من بين الدول الكبرى من حيث حجم ناتجها المحلي الإجمالي الذي تخطى حاجز التريليون دولار، حيث قفز حجم الناتج المحلي الإجمالي من 316.7 مليار دولار سنة 1990 إلى حاجز 2.43 تريليون دولار سنة 2017 ليصل إلى 2.72 تريليون دولار سنة 2021. لتحتل بذلك الهند المرتبة الخامسة عالميا سنة 2022 بناتج محلي إجمالي قدره: 2.93 تريليون دولار بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان وألمانيا وتأتي بعدها المملكة المتحدة البريطانية، وبإستثناء فترات الأزمات الاقتصادية كأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، فإن معدل النمو الاقتصادي ظل يتراوح بين 7 و8%. حيث وصل سنة 2021 إلى 8.7% و6.8% سنة 2022. أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فإنه يعتبر ضعيف إذا ما قورن بالدول المتقدمة حيث لم يتعدى حاجز 2000 دولار خلال طيلة فترة الدراسة. والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:  
الشكل (2): تطور معدل نمو الناتج المحلي للهند خلال الفترة 2017-2022.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

III-2-3- روسيا: تعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي الدولة الأولى عالميا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي كما تمتلك سابع أكبر احتياطي من النفط في العالم، ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية وأداة هامة من أدوات سياستها الخارجية، وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث

تقوم الأخيرة بإمدادها بـ 27% من احتياجاتها من النفط وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وبالتالي لقطاع الطاقة دور في تعزيز قدرات روسيا المتنامية وضمان استقرار اقتصادها (رشاد، يناير 2022، صفحة 136).

كما قام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ حظر على واردات الفحم من روسيا خلال شهر أوت 2022 وأعلن عن عزمه فرض حظر على واردات الشحن البحري من النفط الروسي اعتباراً من نهاية العام 2022 بالإضافة إلى فرض حظر على تأمين النقل البحري. وقد أدى انخفاض الصادرات من روسيا، ولا سيما من الغاز، إلى التأثير سلباً أيضاً على تجارة الوقود الأحفوري، حيث تراجع تدفق الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا إلى حوالي 20% من مستواه في العام السابق 2021 (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022، صفحة 6). والجدول الموالي يبين التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نموه بالإضافة إلى نصيب الفرد الروسي منه كما يلي:

الجدول (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي، معدل نموه ونصيب الفرد منه في روسيا للفترة 2017-2022.

	2022*	2021	2020	2019	2018	2017	
الناتج المحلي الإجمالي: تريليون دولار	1,43	1,49	1,42	1,46	1,43	1,39	
نمو الناتج المحلي الإجمالي: %	3,4_	4,7	2,7_	2,2	2,8	1,8	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ألف دولار	9995,41	10216,30	9713,40	9958,50	9739,90	9473,20	

المصدر: البنك الدولي، (2022)، [https:// data.albankaldawli.org/country/russian-federation?view=chart](https://data.albankaldawli.org/country/russian-federation?view=chart).

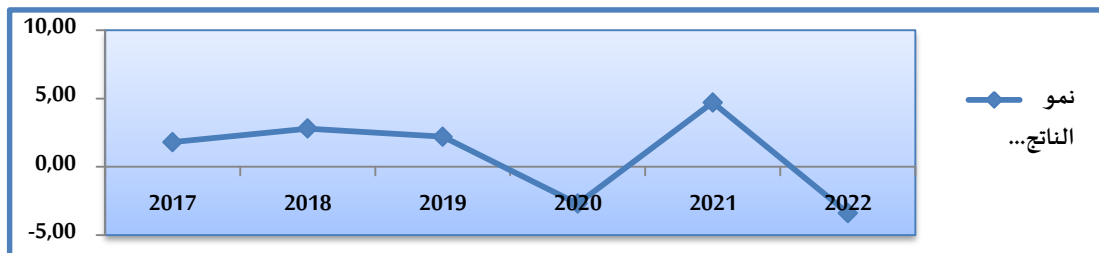
\* صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى 1,39 تريليون دولار سنة 2017 ليرتفع بنسبة 2,8% خلال سنة 2018، وشهدت سنة 2020 انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,7% حيث وصل إلى 1,42 تريليون دولار بعدما كان 1,46 تريليون دولار سنة 2019، ويعزى هذا الانخفاض لعدة عوامل أهمها انكماش الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الروسي خاصة جراء تفشي جائحة كورونا مما أثر على الطلب العالمي على مواد الطاقة والتي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الروسي.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل إلى ما قيمته 9473,20 دولار أمريكي سنة 2017، ليرتفع إلى 9958,50 دولاراً سنة 2019، ليعاود الانخفاض إلى 9713,40 دولاراً سنة 2020 بسبب تأثير الاقتصاد الروسي بجائحة كورونا ما انعكس سلباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف بدوره انخفاضا خلال نفس السنة، وفي سنة 2021 عاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع حيث وصل إلى 10213,0 دولاراً وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي كما يلي:

الشكل (3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الفترة (2017-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (3).

III-2-4- البرازيل: تعتبر البرازيل واحدة من البلدان النامية الديناميكية، ما فتئت تبذل جهودا كبيرة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من تاريخها الحديث في التحول الاقتصادي والسياسي، مما وضع البلاد حاليًا بين البلدان الناشئة. يمكن تعريف هذا التحول على أنه تنفيذ أجندة نيوليبرالية واسعة النطاق بدأت بعد تنصيب فرناندو كولور دي ميلو في عام 1990، ورافقها عملية التحول الديمقراطي، ضمن هذه العملية، تم توسيع الروابط التجارية، وخفض التعريفات الجمركية على الواردات، وإزالة الحواجز غير التجارية، وإزالة القيود المفروضة على رأس المال الأجنبي، وتم تعزيز سياسة الخصخصة في بيئة عالمية أصبحت تحكمها قوانين العولمة (CAVUs, 2019, p. 73). والجدول الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نموه ونصيب الفرد البرازيلي منه خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2022 كما يلي:

الجدول (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي، معدل نموه ونصيب الفرد منه في البرازيل للفترة 2017-2022.

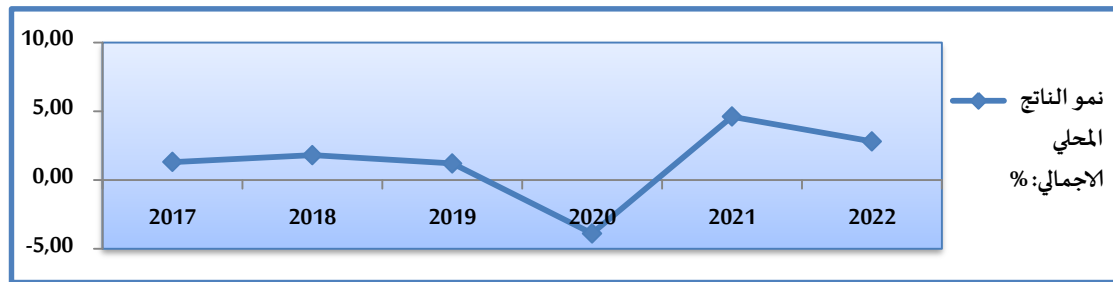
*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
1,88	1,83	1,75	1,82	1,80	1,77	الناتج المحلي الإجمالي: (تريليون دولار)
2,8	4,60	3,9_	1,20	1,80	1,30	نمو الناتج المحلي الإجمالي: %
8785,04	8537,90	8204,20	8592,20	8553,90	8471,0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ألف دولار)

المصدر: البنك الدولي، (2022)، <https://data.albankaldawli.org/country/brazil?view=chart>.  
\* صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل قد فاق التريليون دولار وهو رقم كبير مقارنة بباقي الدول المكونة لمجموعة بريكس، حيث وصل سنة إلى 1,77 تريليون دولار واستمر في الارتفاع في السنتين الموالتين إذ بلغ سنة 2019 ما قيمته 1,82 تريليون دولار، وكغيرها من دول العالم فقد تأثر الاقتصاد البرازيلي بمخلفات جائحة كورونا التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي، مما أثر مباشرة على حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بنسبة 3.9% خلال سنة 2020 حيث بلغت قيمته 1,75 تريليون دولار، ومع بداية تعافي العالم من جائحة كورونا وما ترتب عليه من تحسن في أداء الاقتصاد العالمي، فقد عرف كذلك الاقتصاد البرازيلي تحسنا ما انعكس بالإيجاب على حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل نموا قدره 4,6% وهي أعلى نسبة نمو خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2022، حيث بلغ قيمته 1,83 تريليون دولار سنة 2021.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف كذلك زيادة مستمرة خلال السنوات التي سبقت جائحة كورونا، حيث بلغت 8592,20 دولار سنة 2019، لتتخفض سنة 2020 لتصل إلى 8204,20 دولار وهي أقل قيمة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2022.

والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه كما يلي:  
الشكل (4): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل خلال الفترة (2017-2022).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 4

III-2-5- جنوب افريقيا: أعرب "جيم أونيل" عن دهشته من وراء قبول دول البريك لهذا الانضمام، لاعتبارات عدة أهمها أن اقتصاد جنوب أفريقيا ليس بقريب حتى من أن يؤهله ليكون عضوا في بريك، وبدون تحسين الإنتاجية ونمو في معدلات المواليد، فإنه لن يكون في يوم من الأيام مثل تلك الدول (حسين، يناير 2021، صفحة 374).

يعتمد الاقتصاد الجنوب افريقي على مجموعة من المنتجات منها الزراعية (الذرة، القمح) والصناعية (الكيمياويات، معدات النقل، الحديد والصلب، المنتجات الورقية) ومنتجاتها المعدنية (الذهب، النحاس، خام الحديد، اليورانيوم، المنغنيز، البلاتين، الفاناديوم) (خلود، 2011، صفحة 139). والجدول الموالي يبين التطورات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2017\_2022 كما يلي:  
جدول رقم(5): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ونصيب الفرد منه في جنوب افريقيا للفترة 2017\_2022.

*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
360,67	353,26	336,72	359,52	358,43	353,06	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
2,1	4,90	6,30_	0,30	1,50	1,20	نمو الناتج المحلي الاجمالي %
6101,69	5947,90	5726,30	6189,30	6251,00	6233,20	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ألف د)

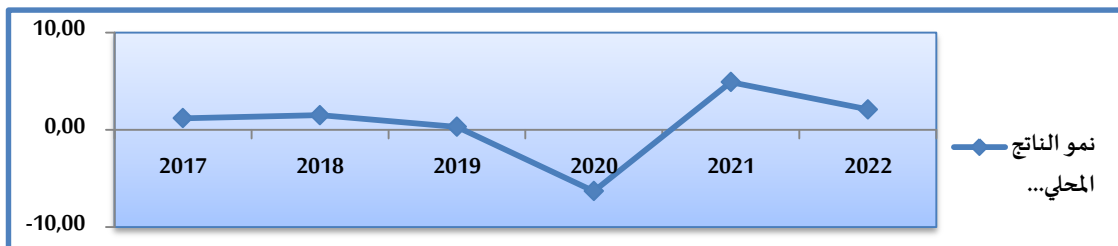
المصدر: البنك الدولي، (2022)، <https://data.albankaldawli.org/country/south-africa?view=chart>.

\* صندوق النقد الدولي، (أكتوبر 2022)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة لم يتجاوز حاجز نصف تريليون دولار، وهي قيمة ضعيفة إذا ما قورنت بباقي دول المجموعة، لذلك تعتبر الحلقة الأضعف في مجموعة بريكس، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي قيمة 353,06 مليار دولار سنة 2017، وما قيمته 359,52 مليار دولار سنة 2019، وكغيرها من باقي دول العالم فقد تأثر اقتصاد جنوب افريقيا من توابع انتشار جائحة كورونا ما انعكس سلبا على حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي انخفض بما نسبته 6.30% سنة 2020 إذ بلغت قيمته 336,72 مليار دولار، كما عرف نسبة نمو موجبة خلال سنة 2021 إذ وصلت إلى 4.90% وهي أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة، ويتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي الاجمالي إلى 360,67 مليار دولار خلال سنة 2022.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فتحتل جنوب افريقيا المركز الرابع في مجموعة بريكس بالرغم من ضعف ناتجها المحلي، ويعود ذلك إلى عدد السكان الذي لم يفق حاجز الستين مليون نسمة وهي الأضعف بين دول المجموعة، فإذا ما قورنت بدولة كالهند التي تحتل المركز الأخير في مجموعة بريكس والتي لم يتعد نصيب الفرد فيها حاجز 2000 دولار والتي تعدى فيها الناتج المحلي الاجمالي 2,6 تريليون دولار سنة 2021، فإن نصيب الفرد فيها مرتفع إذ وصلت قيمته 6233,20 دولار سنة 2017 وما قيمته 5947,90 دولار سنة 2021. والشكل الموالي يبين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

الشكل(5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا خلال الفترة(2017-2022).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 5.

## VI - المحور الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري وأهداف وعقبات انضمامها إلى مجموعة البريكس.

### VI-1- خصائص ومقومات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: يمكن تمييزها من خلال ما يلي:

VI-1-1- أكبر بلد افريقي من حيث المساحة: تبلغ مساحة الجزائر 2,381,740 كم<sup>2</sup>، وتعد أكبر دولة في قارة أفريقيا، وتحتل المرتبة 11 من حيث المساحة مقارنة مع باقي دول العالم، يحدها من الجهة الشرقية تونس وليبيا، ومن الجهة الغربية المغرب والصحراء الغربية، ومن الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط، ومن الجهة الجنوبية مالي والنيجر وموريتانيا، كما يمكن تقسيمها إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين، أقصى الشمال المعروف عموماً باسم التل الذي يخضع للتأثيرات المعتدلة للبحر الأبيض المتوسط، التي تفصل السهول الساحلية عن المنطقة الثانية في الجنوب (الصحراء الكبرى) التي تشكل غالبية أراضي البلاد (brown, 2022).

VI-1-2- المصدر الأول للغاز الطبيعي في افريقيا: تتركز الجزائر ومصر ونيجيريا على قائمة أكبر منتجي الغاز في افريقيا على المدى القصير، إذ تمتلك أكثر من ثلاثة أرباع إمدادات القارة السمراء من الوقود، إذ كشف تقرير حديث -صادر عن غرفة الطاقة الأفريقية- عن أن الجزائر تُعد مسؤولة عن ثلث إنتاج الغاز في افريقيا في المدة من عام 2020 إلى 2025، في حين تورد مصر نحو 27% من الإمدادات، ونيجيريا 20%، ومن المتوقع أن تقود نيجيريا والجزائر غالبية أحجام الصادرات هذه، مع تدفقات إضافية قادمة من مصر وغينيا الاستوائية وموزمبيق وقبالة سواحل السنغال وموريتانيا، حيث ساهمت الجزائر في صادرات الغاز الإفريقية بنسبة 36% خلال سنتي 2020 و2021 فيما يتوقع أن تصل النسبة خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025 إلى 33% من إجمالي الصادرات الإفريقية من الغاز وتأتي بعدها كل من نيجيريا ومصر (قديري، 2022).

VI-1-3- رابع أكبر اقتصاد في افريقيا: يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الرائدة على المستوى الافريقي، إذ احتل المرتبة الرابعة بعد كل من نيجيريا ومصر جنوب افريقيا (Africa, 2022)، حيث وصل حجم الناتج المحلي الاجمالي 174.20 مليار دولار سنة 2021 حسب معطيات البنك الدولي، فيما وصل حجم الناتج المحلي من نفس السنة لدولة نيجيريا 518.26 مليار دولار أما مصر فقد بلغ ناتجها المحلي 425,96 مليار دولار خلال نفس السنة، أما جنوب افريقيا والتي تعد عضواً في مجموعة بريكس فقد حققت ناتجاً إجمالياً قدره 353,26 مليار دولار لنفس السنة، أما من ناحية سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي فتعد الجزائر من بين أسرع الاقتصاديات نمواً على المستوى العالمي خلال سنة 2021 إذ حققت معدل نمو قدره 3,5% ومن المتوقع أن تحقق 4,7% نهاية سنة 2022 (البنك الدولي، 2022).

### VI-2- أهداف انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس:

VI-2-1- تحقيق التكتل الاقتصادي مع الدول الأعضاء: في ظل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وبروز التكتلات الدولية، والدوافع من وراء إنشائها، وذلك تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه، كما تغطي هذه التكتلات أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، فكان لزاماً على الجزائر الانضمام إلى هذا التوجه، وباعتبار مجموعة بريكس تضم دولاً تعتبر شريكا استراتيجياً كالصين وروسيا وجنوب افريقيا، فإن الانضمام إليها سيعزز العلاقات الاقتصادية والسياسية وغيرها، كما يبدو العالم من خلال هذه التكتلات أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي (فوزية، 2011، صفحة 175\_176).

VI-2-2- التوقيع على مشاريع اقتصادية جديدة: استحوذت الشركات الصينية على أكبر المشاريع التي أطلقتها الجزائر مقارنة بغيرها من الشركات الأجنبية، ومن بين هذه المشاريع نجد في المقام الأول الطريق السيار شرق غرب الذي تحصلت فيه الشركات الصينية على أكبر صفقاته، ومسجد الجزائر الكبير، وإنجاز محطة تكرير النفط بولاية أدرار (بلقاسم، أبريل 2016، صفحة 141)، ومن أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي أعلنت الجزائر توقيعها على "الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل" مع الصين، للسنوات 2022-2026، تزامنا مع تقدمها رسميا بطلب الانضمام لمجموعة "بريكس". وتهدف هذه الخطة إلى تكثيف التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والفضاء والصحة والتواصل الإنساني والثقافي، وفق بيان للخارجية الجزائرية. (وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، 2022).

وفي مارس 2022، بدأ الشريك الصيني استثمارا بقيمة 7 مليارات دولار في قطاع الفوسفات لإنتاج 5.4 ملايين طن من المخصبات الزراعية، كما ظفرت 3 شركات صينية بمشروع منجم غار جبيلات لاستخراج خام الحديد بقيمة ملياري دولار في مرحلة أولى، كما تعد الصين أول ممول تجاري للجزائر منذ 2019 بـ 17% (ما يعادل 9 مليارات دولار، كما تسارع نمو رصيد الاستثمارات الصينية في الجزائر، حيث انتقل من 1.9 مليار دولار أميركي خلال الفترة 1979-2002 إلى 22 مليار دولار خلال الفترة 2005-2016. (حذاقة، 2022)، وتعتبر الصين من بين الدول التي تحوز على أكبر الشركات متعددة الجنسيات، حيث صنفت 80 شركة حسب فوربس غلوبال 2000، تتقدمهم شركة Industrial & Commercial Bank of China بقيمة سوقية قدرت بـ 242.3 بليون دولار، كما احتلت المرتبة الأولى عالميا لسنة 2020 (Andrea Murphy, 2020).

كما تعتبر الهند من بين الدول المصدرة لرؤوس الأموال من خلال شركاتها متعددة الجنسيات والتي فاق عددها 50 شركة متعددة الجنسيات حسب تصنيف فوربس غلوبال 2000، تتصدرها شركة Reliance Industries للصناعات المحدودة يقع مقرها في مدينة مومباي، تعمل في مجال الطاقة والبتروكيماويات والنسيج والإتصالات وغيرها من النشاطات الأخرى، تبلغ قيمتها السوقية 126.4 مليار دولار، احتلت المرتبة الأولى على مستوى الهند والمرتبة 58 على مستوى العالم لسنة 2022. (fortune india 500, 2022). كما وقعت الشركة الجزائرية الحكومية للمحروقات "سوناطراك"، عقد تطوير حقل غاز جنوب غربي البلاد، مع شركة "لارسن تيرو" الهندية سنة 2019، بقيمة 1.05 مليار دولار (بوست، 2019).

كما تحوز البرازيل على 20 شركة متعددة الجنسيات تدخل ضمن تصنيف فوربس غلوبال 2000، تخصص هذه الشركات في مجال المحروقات والعمليات المصرفية والخدمات والاتصالات، تتقدمهم شركة Petrobras للنفط والغاز، والتي تحتل المرتبة 70 على مستوى العالم حسب تصنيف سنة 2020، وتعتبر الجزائر الواجبة السادسة للصادرات البرازيلية من بين 22 دولة عربية، كما تعتبر ثالث أكبر المصدرين للبرازيل. إذ تصدر البرازيل كمنتجات رئيسية: السكر، الصويا، الذرة، خام الحديد، زيت الصويا، الفول السوداني والقهوة، بينما تصدر الجزائر: البترول، الأسمدة، البترول المكرر والأسمدة (وكالة الأنباء العربية البرازيلية، 2022). أما روسيا فتحوز على 23 شركة متعددة الجنسيات حسب تصنيف فوربس غلوبال 2000، تتقدمهم شركة Gazprom والتي تحتل المرتبة 32 عالميا كما تبلغ قيمتها السوقية 60,8 بليون دولار، كما تحوز جنوب افريقيا على 10 شركات متعددة الجنسيات تتقدمهم شركة FirstRand التي تحتل المرتبة 536 عالميا بقيمة سوقية قدرت بـ 12.4 بليون دولار (Andrea Murphy, 2020).

VI-2-3- الاستفاداة من تجارب الدول الرائدة: بالرجوع إلى خصائص الدول الأعضاء في مجموعة بريكس، نجد أن روسيا لها تجربة كبيرة في مجال الطاقة والصناعات الثقيلة وصناعات الفضاء، والهندسة النووية، والعلوم، كما أن قطاع الخدمات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة البرازيل، التي كانت من قبل تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع الزراعة، أما الصين فهي متفوقة في جميع المجالات باعتبارها ثاني أقوى دولة في العالم من الناحية الاقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الهند وجنوب إفريقيا (CAVUS, 2019, pp. 73-78)، كل هذه النماذج يمكن للجزائر الاستفادة منها وتحسين آدائها الاقتصادي بالاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها.

VI-3- عقبات انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس: عندما انتقد أونيل انضمام جنوب إفريقيا إلى مجموعة البريكس ركز على مجموعة من النقاط، أهمها حجم السكان الذي يقل على 100 مليون نسمة، بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي اعتبره ضعيفا مقارنة مع باقي دول المجموعة، وستحاول التركيز على الجوانب الاقتصادية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

VI-3-1- هيكل الصادرات: بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و2020 من 64,44 دولار في عام 2019 إلى 42,08 دولارا في عام 2020، بنسبة 34,07% ارتفع متوسط سعر برميل البنت بنسبة 72,22% في عام 2021 إلى 72,47 دولارا، أدت هذه الزيادة في أسعار النفط، إلى جانب زيادة الكميات المصدرة بالأطنان المكافئة للنفط في عام 2021 إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,02 مليار دولار في عام 2020 إلى 34,06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها 14,04 مليار دولار، وفي إطار سعي الجزائر إلى القضاء على التبعية للمحروقات في صادراتها فقد بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر بـ 4,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135,67% عن عام 2020 (بنك الجزائر، 2021، صفحة 80).

تمثل مجموعة المنتجات نصف المصنعة 77,56% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتتعلق هذه الصادرات من المنتجات نصف المصنعة إلى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيماوية بقيمة 1,44 مليار دولار، والأموثيا لا مائية أو في محلول مائي ما قيمته 679 مليون دولار والزيوت ومنتجات أخرى من قطران التقطير قيمة 542 مليون دولار، تليها المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 12,81% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر بقيمة 354 مليون دولار والتمور والتين بقيمة 79 مليون دولار (بنك الجزائر، 2021، صفحة 80\_81).

والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

جدول رقم (6): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) الوحدة: مليون دولار

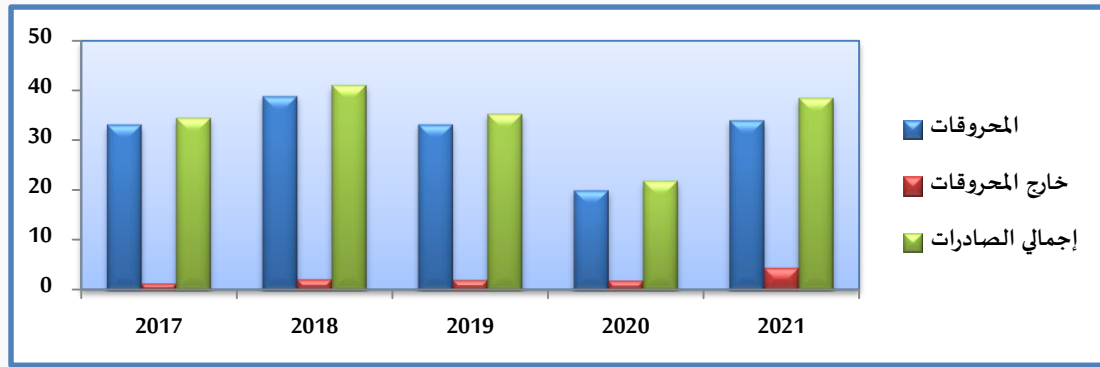
2021	2020	2019	2018	2017	
34,058	20,016	33,24	38,89	33,20	المحروقات الطاقة
4,500	1,909	2,06	2,21	1,36	خارج المحروقات
3,490	1,287	1,44	1,62	845	المنتجات نصف مصنعة
576	437	408	373	350	المنتجات الغذائية
182	71	96	93	73	المواد الأولية
171	77	83	90	78	التجهيزات الصناعية
79	37	36	34	20	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
1	0,3	0	0	0	التجهيزات الفلاحية
38,55	21,92	35,31	41,11	34,56	اجمالي السلع

المصدر: بنك الجزائر، (2021)، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، متاح على الرابط: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).

تاريخ الاطلاع: 2023/2/1، ص 119.

وعليه من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بنية الصادرات الجزائرية تشكل بنسبة كبيرة من منتجات الطاقة المتمثلة في البترول والغاز، لذلك يطلق على الاقتصاد الجزائري تسمية الاقتصاد الريعي المعرض لأزمات تقلبات أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها، عكس بقية الدول التي تشكل مجموعة بريكس خاصة الصين والهند اللتان تعتمدان في صادراتهما على المنتجات المصنعة عالية الجودة. وعليه فإن المنافسة مع الدول الأعضاء في مجموعة بريكس من جهة تكاد تكون شبه منعدمة خاصة في السلع المصنعة عالية الجودة التي تتميز بها الصين والهند والبرازيل وروسيا وبدرجة أقل جنوب افريقيا ما يعرض السوق الجزائرية لخطر الإغراق في ظل انتعاج التجارة الحرة مع الدول الأعضاء، مما يجعل المنتج الجزائري غير قادر على المنافسة، ومن ناحية أخرى تعتبر سوقا جيدة تمكن الجزائر من تصدير منتجاتها الطاقوية لهذه الدول باعتبارها من الدول واسعة الإستهلاك للمواد الطاقوية.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق رقم(6) من خلال الشكل البياني التالي رقم(6) كما يلي:  
الشكل(6): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2017-2021).



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق رقم 6.

VI-3-2- حجم الناتج المحلي الاجمالي: أدت الإيرادات الاستثنائية المتأتية من المحروقات إلى تخفيف الضغوط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات، من المتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري في 2022 أول فائض له منذ 2013، وقد ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى 53.5 مليار دولار أمريكي في جويلية 2022 مقارنة مع 46.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الصادرات خارج المحروقات في هذا التحسن، ومن المتوقع أيضا أن يستمر التعافي من صدمة جائحة كوفيد، مع تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 3,2% في عام 2022، مقارنة مع 2,1% في عام 2021. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 2,9% خلال سنة 2023. (صندوق النقد الدولي، 2022). والجدول الموالي يبين أهم التطورات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ونسبة نموه خلال الفترة 2017\_2022 كما يلي:

الجدول (7): حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ونصيب الفرد منه في الجزائر للفترة(2017-2022).

*2022	2021	2020	2019	2018	2017	
182,38	174,20	168,31	177,36	175,60	173,52	الناتج المحلي الاجمالي: مليار دولار
4,7	3,50	5,10	1,0	1,20	1,30	نمو الناتج المحلي الاجمالي: %
4136.36	3943,20	3873,50	4153,0	4188,20	4218,10	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: ألف دولار

المصدر: البنك الدولي، (2022)، <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>.

\*أفاق الإقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة عرف تزايد مستمرا، حيث وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 إلى 173,52 مليار دولار ثم

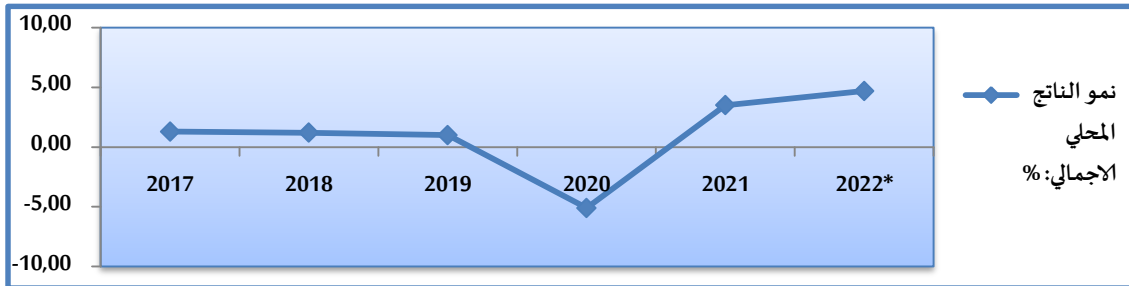


ارتفع إلى 175,60 مليار دولار في السنة الموالية بنسبة نمو قدرت بـ 1.20%، كما وصل سنة 2019 إلى ما قيمته 177,36 مليار دولار، وبعد تفشي جائحة كورونا وما ترتب عنها من مشاكل اقتصادية على مستوى العالم الذي عرف انكماشاً ما أدى إلى تقلص الطلب على المواد الطاقوية والتي تمثل المصدر الأساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد عرف هذا الأخير انخفاضاً بنسبة 5.10% حيث بلغت قيمته 168,31 مليار دولار، وبعد بداية تلاشي آثار الجائحة عرف الاقتصاد الجزائري بعض التعافي تماشياً مع تحسن أسعار المواد الطاقوية (البتروال والغاز الطبيعي)، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نمو قدرته بنسبته بـ 3.5% حيث بلغت قيمته 174,20 مليار دولار، كما يتوقع أن تصل نسبة النمو سنة 2022 إلى 4,7% حيث صنفت الجزائر من خلاله من بين الدول الأسرع نمواً في العالم.

ومقارنة بباقي الدول الأعضاء في المجموعة، فإن حجم الناتج الإجمالي لا يزال بعيداً كل البعد على ما هو عليه في أضعف دولة في المجموعة وهي جنوب أفريقيا (أنظر الجدول رقم 5)، والتي استغرب مجموعة كبيرة من الخبراء الاقتصاديين من موافقة الدول الأعضاء على انضمامها، وإذا ما قورن بحجم الناتج الإجمالي للصين فإنه لا يتعدى ما نسبته 10% لسنة 2021، وعليه على الجزائر إذا ما أرادت الانضمام إلى مجموعة بريكس تحسين مستوى ناتجها المحلي وتجاوز الحاجز الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا والمقدر بـ 353,26 مليار دولار لسنة 2021، كما هو موضح في الجدول السابق رقم (5) وهو تحد كبير يتطلب الكثير من الوقت للوصول إليه لانعدام نسيج صناعي قائم على التكنولوجيا المتطورة ومعاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية.

والشكل الموالي يبين أهم التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل (7): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2017-2022).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (7).

**VI - الخاتمة:** تعد دراسة تطور مجموعة البريكس منذ نشأتها وما وصلت إليه في الوقت الحالي وما هو متبني به أن تلعبه هاته المجموعة في المستقبل القريب في ظل المتغيرات الراهنة، وتحول موازين القوى من دول تشغل مراكز أولى على المستوى الاقتصادي، إلى دول صاعدة تحاول من خلال التكتل مع دول أخرى إلى إيجاد مكان لها بين القوى العظمى أمراً ضرورياً لفهم التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي في ظل القطبية الأحادية، وسبل إيجاد بديل يكمن من خلاله التخفيف من حدة سيطرة جهة معينة على الاقتصاد العالمي وإرساء سياسة اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، تسوده روح المنافسة العادلة بين الدول وتفتح من خلاله لمجموعة من الدول الصاعدة آفاق تحاول من خلالها اللحاق بركب الدول المتقدمة، ولعل رغبة الجزائر في التكتل من خلال مجموعة البريكس خير دليل على عدم رضى الدول النامية على انعدام آفاق واضحة في عالم تسوده قوانين غير عادلة وتوجه صراعات مستمرة غالباً ما تكون ضحيتها هاته الدول.

1.VI. نتائج البحث: من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

- تضم مجموعة دول البريكس خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة تتوزع على أربع قارات مختلفة، تقودها الصين التي تعتبر ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعتبر الصين أقوى دولة في مجموعة البريكس كما تعتبر ثاني دولة في العالم اقتصاديا، مما يعطي لمجموعة البريكس دفعا إضافيا لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والتي من أهمها القضاء على الهيمنة الأمريكية في قيادة النظام الاقتصادي العالمي.
- تحوز مجموعة البريكس على مؤسسات عدة أهمها بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي، هدفت المجموعة من خلالهما إلى زيادة قدرتها على مواجهة الأزمات العالمية، وتعزيز مكانتها الدولية من جهة ومنح المجموعة قوة سياسية في مفاوضاتها لإصلاح النظام المالي الدولي من جهة ثانية.
- تحاول الجزائر الانضمام لهذه المجموعة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المصدر من دول هذه المجموعة وخاصة الصين والهند، بالإضافة إلى الاستفادة من تجاربهم التنموية والاحتكاك بهم في مجالات عدة منها الطاقة والفلاحة وغيرها.
- يعتبر الاقتصاد الجزائري ضعيف جدا مقارنة بباقي الدول المشكلة للمجموعة، فإذا ما قورن باقتصاد جنوب إفريقيا الذي يعتبر الأضعف من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي والتي تعرضت دول المجموعة لانتقادات كبيرة بسبب قبول عضويتها، فإن الجزائر حققت ناتجا إجماليا بعيدا عما حققته جنوب إفريقيا خلال فترة الدراسة وهي غير قادرة على الانضمام لمجموعة البريكس في الوقت الحالي.
- تحوز الجزائر على عدة موارد طبيعية يمكن استغلالها لتكون وجهة مفضلة لدول المجموعة التي تعاني أكبر دولتين اقتصاديا فيها من ندرة نسبية فيها، وخاصة البترول والغاز المستخدمين بشكل واسع في عمليات التصنيع المعتمد من طرف الدول المتقدمة.

#### 2.IV. مقترحات البحث:

- القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول المتقدمة كالصين مثلا.
- التركيز على قطاعي الفلاحة والسياحة لما تحوزه الجزائر من إمكانات هائلة تؤهلها لتكون رائدة فيهما.
- توفير إرادة سياسية حقيقية تتجلى من خلال إطلاق المشاريع المزمع إنجازها والتي من أهمها ميناء الحمداينة ومشروع الطاقة الشمسية.

#### 3.IV. آفاق البحث:

- الشراكة الجزائرية الصينية ودورها في انضمام الجزائر لمجموعة البريكس "دراسة تحليلية".
- الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاسها على اقتصاديات الدول الناشئة "مجموعة البريكس أنموذجا".
- مخططات التنمية المستقبلية في الجزائر ودورها في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تحليلية".

#### 4 - IV - الإحالات والمراجع :

1. شحات نوال، (2009/2010)، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص3.
2. السيد عبد المطلب، (2003)، السوق العربية المشتركة في الألفية الثالثة "الواقع والمستقبل"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص30.

3. محمد بناصر، (2008/2007). المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص5.
4. لطفي وفاء، (2023)، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي "الهند أنموذجا"، مجلة دراسات، المجلد24 (العدد01)، ص235.
5. لطفي وفاء، (2023)، مرجع سبق ذكره، ص235.
6. عادل جارش، (2023)، القوى الصاعدة "دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي":  
<https://democraticac.de/?p=38993>
7. وسن إحسان عبد المنعم(2020) ، الترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي"تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة قضايا سياسية، العدد 58، العراق، ص156.
8. باسكال ريغو، ترجمة طوني سعادة،(2015)، البريكس، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ص25.
9. O'Neill, J, (2019), The world still needs better economic BRICS, *China Daily Global*, P13.
10. إبراهيم حسين إسلام، (2021)، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجادبي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، المجلد6(العدد11)، ص369.
11. سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس، (2019)، بريكس والتوظيف الواقعي الليبيرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية للنظام الدولي، مجلة حمورابي، المجلد7(العدد31-32)، ص ص38-39.
12. سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص39.
13. عاشور حاجم ليلي، موفق سالي عبد الحميد، (2016)، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة بريكس أنموذجا، مجلة الأكاديمية العلمية العراقية، العدد 45-46، ص ص7-8.
14. الجبوري حامد، (2016)، بريكس والقبطية العالمية: <http://fcds.com/economical/567>
15. عبد الرحمن علي عبد الرحمن، (2019)، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية، المجلد16(العدد65)، ص84.
16. الجبوري حامد، (2016)، مرجع سبق ذكره.
17. وسن إحسان عبد المنعم(2020) ، مرجع سبق ذكره، ص ص163-164.
18. الأمم المتحدة، (2022)، قضايا عالمية: السكان: [www.un.org](http://www.un.org).
19. رجاء سليم، (2004)، الهند، الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/2004>
20. الأمم المتحدة(2022)، مرجع سبق ذكره.
21. مخلوفي لمياء، (2020\_2021) ، *البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا الواقع والتحديات 1978-2016*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص30.
22. ÇAVU, I. (2019). growing multipolarity in the globalized world:the political economy of the brics, Master's Thesis, Department of International Relations, Hacettepe University, Ankara, P 93.
23. البنك الدولي، (2022)، المساحة: جنوب افريقيا:  
<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.SRF.TOTL.K2?locations=ZA&view=chart>
24. ويكيبيديا. (2016). جنوب افريقيا:  
[zim- ar.kiwix.campusafrika.gos.orange.com/wikipedia\\_ar\\_all\\_maxi/A:](http://zim-ar.kiwix.campusafrika.gos.orange.com/wikipedia_ar_all_maxi/A/)

25. عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد، (2018). النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة "الصين أنموذجا" 1991-2016، مجلة دراسات، المجلد 48(العدد2)، ص 275.
26. عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 272.
27. O'Neill, J, (2019), op cit, p13.
28. صندوق النقد الدولي، (2022)، آفاق الاقتصاد العالمي، ص 06.
29. ÇAVUs, I. (2019), op cit, p73.
30. إبراهيم حسين إسلام، (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 374.
31. خلود محمد خميس، (2011)، السياسات الخارجية لجمهورية جنوب افريقيا اتجاه دول الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 48، ص 139.
32. brown, c, (2022), *Algeria*, britannica: <https://www.britannica.com/place/Algeria/Drainage>
33. قدرى دينا، (2022)، الجزائر ومصر أكبر منتجي الغاز في أفريقيا: <https://attaqa.net/2022/11/19/>
34. البنك الدولي، (2022)، <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>
35. فوزية خدا كرم، (2011)، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص ص 175-176.
36. بن ضيف الله بلقاسم، (2016)، تقرير عن ندوة العلاقات الصينية العربية حالة الجزائر. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، المجلد 16(العدد 51-52)، ص 141.
37. وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، (2022). [www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information](http://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information)
38. الجزيرة، (2022)، خطة خماسية بين الجزائر والصين: [www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/](http://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/15/)
39. الموقع بوست: <https://www.almawqea.com/economy/38137>
40. وكالة الأنباء العربية البرازيلية: <https://anba.com.br/ar>
41. Andrea Murphy, H. T. (2020). *GLOBAL 2000*, The World's Largest Public Companies: <https://web.archive.org/web/20201218130003/https://www.forbes.com/global2000/#2d5f957e335d>.
42. fortune india 500, (2022): <https://www.fortuneindia.com/fortune-500/company-listing/?year=2022>
43. Andrea Murphy, H. T. (2020). Op ct.
44. ÇAVUs, I. (2019), op cit, pp 73-78.
45. بنك الجزائر، (2021)، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، ص 80.
46. بنك الجزائر، (2021)، ص ص 80-81.
47. صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.